

عمران العراق

العائلة

عقد الامتياز سايس فصلاً مسهباً للكلام على العائلة عند البابليين القدماء فانتظنا منه
وما كتبه غيره في هذا الموضوع السطور التالية

اول شيء ينظر فيه عند البحث عن العائلة لمن من الزوجين كانت السيادة في البيت .
فان الناس اختلفوا في ذلك والغالب ان السيادة كانت للزوجة اولاً ثم صارت للزوج الا ان
انتقالها من الزوجة الى الزوج لم يقع في وقت واحد ولا في درجة واحدة من درجات ارتقاء
الامم . والامم التي عمّرت بابل كانت من اصلين مختلفين احدهما يجعل السيادة للزوج والاخر
يجعل السيادة للزوجة فالشعوب السامية كانت من الاصل الثاني اي الذي يجعل السيادة
للزوجة والشعوب السامية من الاصل الاول الذي يجعل السيادة للزوج كما يظهر من الاناشيد
القديمة المحفوظة في لغتهما

وبقي للمرأة شأن كبير عند البابليين فكان نساؤهم يشاركون الرجال في اعمالهم التجارية يعمون
ويشترين ويقترضن ويدعين في مجالس القضاء ويشهدن على الخصوم ويهين املاكهن .
وقد وجد عقد من عهد الملك نيونيدس الذي كان قبل المسيح بخمسة مئة وخمسة وخمسين
سنة وفيه ان رجلاً كتب كل ما يمتلكه لابنته وتعهدت الابنة ان تقوم بكل ما يحتاج اليه
من مأكّل ومشرب ومأوى . وصك من عهد تورش يقال فيه ان امرأة اسمها نبطة (اي نحلة)
استأجرت عبداً مدة خمس سنوات على ان يتعلم صناعة الحياكة ويمسك لها على نولها وهي تعطيه
اجرة معلومة من المحبوب كل يوم . ويستدل من ذلك انه كان عندها معمل للسيج وكانت تساجر
العبيد ليعملوا فيه . ويقال في نسبتها انها ابنة رجل سوري تبناه سوري آخر واستوطن بابل
ولما مات المتبني ادّعت زوجته انها كانت تنجر مع زوجها بعد زواجهما واشترى بيتاً دفعاً ثمنه
من صديقاتها وبلغ الثمن ١١٠ امناه و ٥٠ شاقلاً او نحو ٦٢٥٠ غرشاً ولكن قام اخو زوجها
وادّعى انه من ممتلكات اخيه ورُفعت الدعوى الى سنة من القضاء في السنة التاسعة من ملك
نيونيدس فتحكموا لها . وفي عقد من عهد ابراهيم الخليل ان رجلاً وهب زوجته جاريد لتكون
ملكاً لها هي واولادها سواء بقيت الزوجة في عصمته او طلقت منه او مات عنها . وفي عقد من
اول عهد نيونيدس ان رجلاً مصرياً استوطن بابل فاعطى الرعوية البابلية ومات عن ابن وابنة
وورثاه معاً على السواء . ويقال في كتابة اخرى ان رجلاً استدان مالا من كيبس بن تورش

في السنة الرابعة لايده ورهن عنده يته ثم توفي فرفع كينيس الدعوى على وراثته فأوفت زوجته الدين واستفكت الرهن . ووجدت صكوك يقال فيها ان الرجال ونساءهم كانوا يستدينون الاموال معاً بالتضامن والتكافل وان النساء كن ييمن العبيد او يشترينها ويتاجرن ويداعين ونحو ذلك مما يدل على ان المرأة كانت مساوية للرجل تماماً في كل الحقوق والمعاملات سواء كانت متزوجة او ايماً

وكان النساء مثل الرجال في الحقوق الدينية كما في الحقوق المدنية فكان منهن الكاهنات والنبيات والمترهبات في خدمة الآلهة وكان الملوك يستشيرونهن كما يستشيرون الكهان . ومن هؤلاء المترهبات ابنة الملك ابي صادق وهو الرابع بعد همورابي

وكانت شرائع بابل تُطلق على كل من يسوطنها من الامم المجاورة وقد كشفت عقود وصكوك كثيرة من هذا القبيل مثال ذلك ان امرأة امورية رفعت دعوى على رجل وضع يده على حقل كان لابيها فحكم لها به ثم قام رجلان واختهما وادعوا على هذه المرأة ولخيها بيت وحقل وعبيد فرفض القضاة دعواهم . ووجد في الكتابات التي كشفت في تل الامرنه بمصر رسالة بابلية من امرأة كنعانية تخاطب بها ملك مصر في بعض الشؤون السياسية

والظاهر ان شرائع بابل كانت مرعية في سوربة على عيد ابراهيم الخليل كما يظهر من اقتناه سارة لهاجر امها ومن توريت بني اسرائيل بناتهم كما يرث ابناؤهم عند اول دخولهم بلاد كنعان

وكانت الزوجة تأتي بالصداق من يت ابوها ويبقى صداقها منكمًا لها توجي بولن تشاء بعد موتها واذا طلقت من زوجها عادت بصداقها الى يت ابوها . وكثيراً ما كان الزوج يلزم بفقته بعد طلاقها اذا كان ذلك مشروطاً في عقد الزواج مثال ذلك عقد تاريخه السنة الثالثة عشرة لنبوخذ نصر فيوه انه اذا تزوج الرجل امرأة اخرى فذلك بمثابة تطليقه زوجته الاولى فيلزم بان يرد اليها صداقها ويعطيها ايضاً من الفضة (اي تسع مئة غرش)

وكانت مفردات الصداق تذكر في عقد الزواج فالتقود بذكر وزنها والعبيد والجواري والمواشي والمقارات تذكر اعيانها وقيمتها فيقال مثلاً عبد ثمنه كذا شاقلاً وبيت ثمنه كذا مناً . وقد لا يدفع الصداق كله فيتمهد الاب بدفعه بسند او برهن

وهذه المادة اي دفع صداق الابنة من ابوها لا من زوجها بابلية محضة مخالفة لمادة الاسرائيليين وغيرهم من الساميين فان الزوج منهم يدفع صداق زوجته

واذا توفي ابو الابنة قبل زواجها تقوم امها بصداقها ولو كانت مطلقة والا قام به اخوتها

مثال ذلك عقد تاريخه السنة السادسة عشرة للملك بنويدس يقال فيه ان اخوين زوجا اختهما من رجل واعطياها صداقاً ارضاً موروثه من ابيهما وعبدًا وثيابًا واثاثًا وكان الزوج يهتم بصداق زوجته وله حق الانتفاع منه ما دامت الزوجة في عصمته وكثيرًا ما كان يستعين بصداقها في عمله او تجارتيه فقد وجدت صكوكه يقال فيها ان الزوج والزوجة تشاركا في تجارة رأس مالها صداق الزوجة . ولكن الغالب ان الزوجة كانت تقوم بنفسها على استقلال صداقها او الاتجار به

وإذا توفي رجل واقتربت زوجته رجل آخر اخذت صداقها معها . ويرث اولادها من زوجها الاول ثلثي صداقها عند موتها . وكذلك اذا تزوج رجل زوجة ثانية فلا ولاء له من زوجته الاولى ثلثا ميراثه واولاده من زوجته الثانية الثلث فقط . هذه هي الفريضة الشرعية ويجوز تغييرها بوصية يوصيها الرجل ويشهد على صحتها شهوداً عدولاً ولا يجوز للمرأة ان تهيب صداقها او تبعه في حياة والديها الا برضاها فقد وجد صك بيع من عهد الملك نرجلشاسر وفيه ان امرأة باعت عبداً كان في صداقها ولم يبع البيع حتى امضى ابوها وامها على صحته

والصداق لا يقطع الميراث فكانت الابنة ترث نصيبها من والديها غير صداقها وتصرف باملاكها وكل ما تكتسبه تصرف المالك بملكه ولا تسأل عن دين يستدينه زوجها او ذويه وبجي المرأة بالصداق من يت ابيها جعل لها المنزلة المساوية لمنزلة الرجل وحفظ استقلالها ورفع مقامها في عيني زوجها وابقى لها حق التصرف المطلق بنفسها وممتلكاتها وجعلها شريكة لزوجها يتعاونان على اخلاف النسل وتربية الاولاد وقضاء مهام الحياة . ولو كان الصداق من زوجها لعد ثمنًا لها او قيمة تسليها نفسها له كما يقول الفقهاء عندنا فانحطت منزلتها كما انحطت في كل البلدان التي يكون فيها الصداق من الزوج

وقبل ذلك كان الزوج يعطي الصداق للزوجة والمظاهر ان هذه العادة قديمة جداً واصلا سامي ايضا وبقي منها حتى الزوج في تطليق الزوجة وتشديد العقاب عليها اذا تركته وتخفيف العقاب عليه اذا تركها . وبقيت هذه الشريعة من ايام ابراهيم الخليل الى امام نبوخذ نصر فقد جاء في عقد زواج كتب في ايامه بين رجل وامرأة مغبية انه اذا طلقها فعليه ان يعطيها ستة ابناء (٥٤٠٠ غرش) واما هي فاذا تركته وصارت لآخر فعاقبها القتل . والمرجح ان هذه المرأة لم تكن من مقام زوجها فهددت بالعقاب الشديد ردعاً لها عن البغاء ولم يكن معاصداق فكانت كاحدى السراري

وكان التصري شائعاً عندهم والسراري زوجات يشترهن الأزواج الاغنياء ويستردونهن
 ويعقدون عليهن عقداً شرعياً واذا طلقوهن وجب عليهم ان يعطوهن ما يصير الاتفاق عليه
 في عقد الزواج مثال ذلك عقد كسبه رجل تزوج ابنة فاعطى امها مائة ونصفاً من الفضة (اي
 نحو ١٣٥٠ غرشاً) وبعداً ثمنه نصف مائة (٤٥٠ غرشاً) وتمهد انه اذا تزوج بأخرى يطلق
 ابنتها ويعطيها مائة من الفضة (١٠٠ غرش) ويردها الى بيت امها . فكانه اشتراها بانه ثم
 يضطر ان يطلقها اذا تزوج بأخرى لان الجمع بين زوجتين مما لم يكن مباحاً . وكان يباح
 للاغنياء في الزمن الغابر ان يجمعوا بين زوجتين مما فقد جاء في كتابه قديمة من عهد
 هوراني ان رجلاً تزوج امرأة ثم تزوج ابنة تباها ابوها واشترط في عقد زواجها ان تخدم
 زوجته الاولى فتهي طعامها وتحمل كرسيا الى الميكل لتجلس عليه حيناً تذهب الى العبادة .
 ويستدل من ذلك ان الزوجة الثانية كانت في مقام جارية مشتراة لانها لم تأت بمداق
 ولانها قبلت ان تخدم الزوجة الاولى ولذلك يمكن ان يقال ان الاضرار لم يكن مشروفاً عند
 البابليين لا قديماً ولا حديثاً واما الطلاق فكان مشروفاً وكان يجوز للطلقة ان تتزوج كما يجوز
 للارملة ولكن اولادها من زوجها الاول لا يرثون من زوجها الثاني . فقد جاء في كتابه تاريخها
 السنة التاسعة من ملك نبويدس ان رجلاً اسمه بعل قصير تبتاه عمه وتزوج ارملة لما ولد ولم
 تلد له اولاداً فطلب من عمه ان يسمح له بجعل ابن زوجته وريثاً له فابى عمه ذلك وقر
 القرار اخيراً على انه اذا لم يولد لبعل قصير اولاد وجب عليه ان يتبنى اخاه حتى ينتقل ميراث
 عمه اليه ويبقى الارث في العائلة ولا ينتقل الى غيرها

ولم يكن الزواج عندهم شرعياً الا اذا كتب بعقد شرعي وقّع عليه القاضي والشهود .
 وكان للزواج صفة دينية ايضاً فتجري فيه بعض الرسوم ويقول الزوج للزوجة لقد صرت زوجتي
 وصرت زوجك ليمتلئ حضنك ذهباً وفضةً وتثري كما تثري اشجار البساتين . ثم تشد الاحذية
 على اقدام الزوجين ويعطيان كيساً فيه ذهب وفضة . وانتصرت الخدمة الدينية في عهد
 نبوخذ نصر على وضع يد العروس في يد العريس

وقد ذكر هيرودوتس المؤرخ كلاماً مفاده ان البنات البابليات الجميلات كن يقمن سيفه
 هيكل الزهرة يتجرن بهرضهن لكي يدفنن سداق الثنيمات لكن الآثار البابلية التي كشفت
 حتى الآن لا تؤيد هذا الخبر مطلقاً نعم كان في البلاد مومسات تعترف بهن الشريفة وتحميمهن
 لكنهن كن فئة معلومة لا اتصال بينها وبين بقية النساء وكان للعفة والمباينة شأن كبير عند
 البابليين حتى انهم كانوا يعاقبون الزانية بالقتل . والظاهر ان ما ذكره هيرودوتس كذب اختلقه

اليونان لتحقير الباليين

وكان الاولاد يرثون والديهم على السواء ذكورا واناثا الا اذا اوصى والدوم بغير ذلك والظاهر ان الوصية من معتزات الباليين . وكان لا بد من عقود شرعية لاثبات الملكية ههنا كانت فكل معاملات الباليين كانت بعقود مكتوبة يكتبها الكاتب ويوقعها القاضي حتى انتقال الاملاك من المورث الى المورث صار بعقد شرعي ومن ثم نشأت الوصية اي انها كانت اولاً لتخليك الورث حسب الفريضة الشرعية ثم صارت لتخليك العين سواء كانت ارضا حسب الفريضة الشرعية او هبة حسب اختيار الموصي

من ذلك ان رجلاً اوصى بكل امواله لابنته وكتب في رأس الوصية انه حرم ابنته لانه عقده . وكان مساحاً وله ثلثا مكتب للساحة ولاخيه الثلث فوصى لها ايضا بما يخصه منه واما عثر عليها من آثار اشور وصية الملك سخاريب فانه اوصى لابنته امرحدون بخواتم من الذهب ومقادير كبيرة من الماچ وكؤوس من الذهب وصحاف وفلائد وثلاثة حجارة كريمة زنتها متا ونصف وشافلان ونصف

وقتل سخاريب في هذه الوصية لأن ابنته الاخرين تربصا الى ان مضى امرحدون مع الجند الى ارمينية فقاما على ابههما وقتلاه واغتصبا الملك . ووصية سخاريب غير مصدق عليها من المحكمة كأن ملوك اشور كانوا فوق الشريعة اما في بابل فان معاملات الملوك كان يصدق عليها مثل معاملات الرعايا . وقد كشف عقد زواج ابنة الملك نرجل شرزر باحد فواد جيشه وهو مثل سائر عقود الزواج وفيه شهادات الشهود

وكان التبني قديم العهد عندهم واساسه ان ملوكهم لا يستطيعون السط على المسكونة الا ببني الاله مردخ لم . وكانت حقوق التملك مقررّة عندهم كما في كل البلدان التجارية فاذا كان لانسان ملك ولم يكن له وارث رأى من حقه ان يتبنى من يرثه حتى لا يضيع ملكه . وكان النساء يتبنين كالرجال لانهن يملكن ويرثن ويورثن مثلهم

ولم يقتصر تبنيهم على الاحرار بل كانوا يتبنون العبيد ايضا ومتى تبنوا العبد عتيق ولم يعد استعباده ممكناً لانه يصير حراً الا اذا نقض التبني عبده واعاده عبداً ولذلك كان يقال في عقود بيع العبيد انهم لم يتبنوا . وقد كشفت وقائع دعوى اقيمت على عبد اسمه يراشيل ادعى انه تبني وعتق فيعته فاسد وحكم في هذه الدعوى على العبد امام المحكمة الابتدائية فاستأنف الى محكمة الشيوخ واستمرت المحاكمة زماناً طويلاً في عهد نبوخذنصر ونبوخذنصر وذكرت المستندات التي تدل على ان الرجل عبد رقيق وقد بيع ودهن مراراً وكانت عقود البيع

وعقود الرهن يذكر فيها انه لم يمتق ولم يتبن واعترف العباد خيراً بأنه لم يمتق قط فكلم لاسياده
 اما ابطال التبنى فثاله عقد قيل فيه ما ترجمته " ان اقصى ابلا بن نورسن أمضى عقداً
 تبني بموجب عبده رماني بل السمي عادة رموت مقابل تقديمه الطعام والكساء لسيده لكنه
 لم يتم بهذا العقد ولم يقدم لسيده طعاماً ولا زيتاً ولا ثياباً واما اساجل رمت بنت زيريا
 بن نيازوجة ندين مردخ بن اقصى ابلا بن نورسن فأوتت حماها وقدمت له الطعام والزيت
 والخباب فلذلك التى اقصى ابلا بن نورسن عقد التبنى وامر رماني بل بعقد شرعي ان يخدم
 اساجل رمت وابنتها بتا ويطيعهما . ومن يغير هذا العقد او ينقضه ليكن الاله مردخ
 والآله زرفانت خصيه " وبلي ذلك اسما اربعة شهود والكتاب وحاشية يقال فيها ان العقد
 كتب امام با بنت اتمى ابلا

ومن مزايا التبنى عند البابليين منح الرعية البابلية للاجانب فاذا نالها احد هم صار بابلياً
 ولو كان قبل ذلك عبداً رقيقاً

وخلاصة ما تقدم عن نظام العائلة في بابل ان الإضرار كان نادراً جداً وانه كان للنساء
 الحق المطلق في امتلاك الاملاك وبيعها وفي كل المعاملات المدنية . وانهن كن يأتين بالصدقات
 من والديهن او اقاربهن فيصرن به مستقلات عن ازواجهن . وان الصبيان والبناات كانوا
 يرثون على حد سرى ويحق للمورث ان يوصي بمقتنياته لمن يشاء حتى صار التورث نوعاً من
 الوصية لدفع النزاع . وكان التبنى شائعاً عندهم

وقد نقرر عندهم الاستقلال الشخصي وكانت حقوق الفرد مرعبة تمام الرعاية بجميعه
 القانون وبطالبة كخص مستقل . وقد بقي عندهم شيء من آثار حقوق الجماعة فاذا كتب
 كتاب فناء سلمها والداها او اخوتها او اقاربها الاذنون الى زوجها واذا بيع ملك قديم شهد
 اقرباه البائع على صحة البيع وهذا وذاك من آثار الايام التي كانت فيها للجماعات حقوق مشتركة
 قبلما نقرر حقوق الفرد ويتقرر استقلاله

وكان الميراث يقسم على الورثة من غير وصية هكذا : الميراث كله للزوج او للزوجة وبعده
 او بعدها للاولاد على السواء حظ الذكر مثل حظ الانثى وحظ المتبني مثل حظ الولد الحقيقي
 ويزاد حظ البكر مقابل اعتنائهم بالتركة . ولا رأوا ان الورثة يختلفون احياناً انشأوا مجلساً حسبياً
 يستلم الميراث الى ان تفصل بينهم بمحاكم القضاء ثم اعتمدوا على الوصية دفماً لكل نزاع وقملاً
 كانوا يحمدون عن فريفتهم الشرعية في وصيتهم

هذا ركن آخر من اركان العمران البابلي وسأاتي الكلام على بقية الاركان التي ساد بها البابليون